القوانين والتشريعات فى مجال إدارة الموارد الثقافية :

- لقد شهدت بداية القرن التاسع عشر صدور مجموعة من القوانين والتشريعات في معظم مقاطعات ألمانيا تختص بإدارة الموارد الثقافية المتمثلة في الآثار والمباني التاريخية والأعمال العتيقة الخالدة (J. Recihster1984). إن بدايات إدارة التراث الأثري وفق اللوائح والقوانين والنظم التي تحكم هذا النوع من النشاط الثقافي ترجع إلى عام 1808 م في مملكة بفارا (kingdom of Bavaria), والتي أصدرت أول تشريع يختص بمنع الاتجار في الآثار والقطع الأثرية ، كما تلى ذلك إصدار قانون 1828 والذي يعمل علي حماية الآثار ومنع أجراء التنقيب الأثري بطرق غير شرعية . من حيث آليات الحماية يلاحظ أن القرن التاسع عشر لم يشهد صدور تشريعات قانونية تحد من خطر المشاريع الصناعية تجاه تدمير الموارد الثقافية ، وخلال ذلك القرن آلت إدارة التراث الأثري إلي جمعيات التاريخ والتي قامت بمجهود مقدر في جمع المقتنيات الأثرية وتأسيس المتاحف كخطوة أولي تجاه صون وحفظ التراث الأثري . لقد افتقر هذا القرن لتأسيس وإنشاء إدارة متخصصة في مجال التراث الأثري تدار بواسطة خبراء وعلماء في مجال علم الآثار .

- لم تكن ألمانيا بمعزل عن التطور في مجال التشريعات الثقافيةالخاصة بحماية وصون التراث الأثري, والذي ساد معظم الدول الأوربية مع بدايات القرن العشرين . لقد صدر أول قانون يختص بحماية وصون الاثار بها في عام 1902م تحت مسمي (The Hesse Concerning Monuments Protection of 1902) . لقد صاحب قيام هذا القانون العديد من التشريعات والقوانين في مقاطعات ألمانيا المختلفة والتي تعمل جميعها لتحقيق هدف رئيسي هو حماية التراث الأثري وقد صدرت في الأعوام (1911 ، 1920 ، 1921 ، 1929 ، 1934) . إقرار هذه التشريعات وبهذه الصورة المتتالية وفي فترات متقاربة زمنياً يبرز الإحساس العميق بقيم وأهمية هذا التراث الحضاري للشعب الألماني وللدور الذي يمكن أن يلعبه في حياة الشعب الألماني من توحد وإبراز للهوية القومية. كما يعتبر ذلك أيضاً إنعكاسا للتدهور المريع للتراث الأثري في مقاطعات ألمانيا المختلفة الأمر الذي دفع لسن هذه التشريعات للحفاظ عليه وتقليل حجم الدمار والتدهور.بعد الحرب العالمية الثانية وإدراكا لأهمية التراث الثقافي للشعب الألماني والذي كان في أمس الحاجة لرمز يوحده ويلتف حوله ، فقد تم تجديد وتطوير التشريعات الخاصة بإدارة الموارد الثقافية الأثرية كما هو ماثل فى تشريع عام 1949م الذى يتضمن نصوصا واضحة تعمل علي حماية وصون الآثار وقد عرف هذا القانون بأسم (Baden Monuments Protection Act of 1949) .

- في ظل التدهور المريع الذي لحق بمواقع التراث الأثري في كل مقاطعات ألمانيا نتيجة للتنمية الصناعية والزراعية والتي أضحت سمة من سمات التطور الاجتماعي والصناعي الذي ساد المجتمعات الأوربية بصورة عامة ، سارعت برلمانات مقاطعات ألمانيا المختلفة علي المصادقة علي سن تشريعات أكثر فاعلية وقدرة علي حماية التراث الأثري فقد صدرت العديد من التشريعات منها (The Schleswing – Holestein Monuments Protection Law of 1958)
- ويعد التشريع المسمي بـ (Phalia Act of 1980) الأكثر فاعلية وايجابية في حماية التراث الأثري .

- أن الدستور الفدرالي الألماني ومنذ نهايات القرن العشرين نص في تشريعاته علي أن حماية التراث الأثري هى واجب و مسئولية كل مقاطعة . فالموارد الثقافية لكل مقاطعة تعتبر سيادة ثقافية تخص المقاطعة ، فهي التي تعمل على سن التشريعات التي تحمي تراثها الأثري من أوجه التدهور والمخاطر المختلفة .بالإضافة إلي التشريعات الثقافية الخاصة لكل ولاية في مجال إدارة مواردها الثقافية هنالك تشريعات مركزية أساسية صادرة من قبل الدولة الألمانية ومضمنه في دستورها الفدرالي. هذه التشريعات المركزية تتكامل وتتضافر مع تشريعات المقاطعات حماية وصوناً للتراث الأثري الألماني . من هذه التشريعات القومية نورد الآتي :
- Law on the protection of the German Cultural Heritage Against Dispense of (- (1955
- European Convention on the Protection of the Archaeological Heritage. -
- (Law on the Consideration of Monuments Protection (1980). -
- (Law on Protection of Cultural Monuments (1983 -
- Law on Protection and Management of Cultural Monuments and Saarland - (1993)).

- كل التشريعات الثقافية في المقاطعات الألمانية المختلفة تؤكد علي أهمية المحافظة علي التراث الأثري والموارد الثقافية لما لها من أهمية تاريخية وثقافية ورمزية في تاريخ وحضارة ألمانيا وشعبها بصورة خاصة ، وكجزء من التاريخ البشري الإنساني علي وجه العموم . كما أن حمايته وصونه واجب وطني ملزم للشعب والمقاطعات والدولة .

- مخاطر ومهددات الموارد الثقافية في ألمانيا

- كحال كل دول العالم الحديثة فإن الموارد الثقافية في ألمانيا وخاصة التراث الأثري قد تعرض لمخاطر ومهددات عديدة، تتمثل في التنمية الصناعية الضخمة والزيادة الواسعة في الرقعة الزراعية, هذا بالإضافة إلي الآليات والعمليات المصاحبة لقطع الغابات. هذه المخاطر والمهددات ساهمت كثيراً في تدهور وتدمير مواقع التراث الأثري وبمعدلات متزايدة، فمعظم المواقع الأثرية تتعرض وعلي الدوام لمخاطر ومهددات طبيعية وبشرية ذات طبيعة مدمرة., فعمليات البناء والتشييد في المدن والمناطق الريفية والتي استخدمت فيها الآليات الثقيلة مثل البلدوزر ، كان لها الأثر الواضح في تدمير وتدهور المواقع الأثرية وذلك بتحطيمها للطبقات الثقافية داخل الأرض ما أدي إلي ضياع موارد ومعثورات أثرية كان يمكن أن تساعد كثيراً في فهم تاريخ وحضارة الشعب الألماني, كذلك ساهمت الخدمات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والصناعية مثل (إنشاء الطرق السريعة ، الكباري والسدود ، شق القنوات ، تشيد المطارات ، وخطوط إمداد الكهرباء) في تدهور التراث الأثري والموارد الثقافية . كما أن التنمية الزراعية وامتداداتها وتوسعها الكبير وطرق ووسائل تطورها المتمثلة في (حرث الأرض بصورة غائرة ، ومسح الأرض عن طريق المكننة ، وشق قنوات الري ، وتسوية وتسطيح التربة عن طريق الآليات) كان لها الاثر السلبى على مواقع وموارد التراث الثقافى . كما كان أيضاً لإدخال وإستخدام الآليات والعربات الثقيلة في مناطق الغابات لقطع وحمل الأخشاب الدور المؤثر في تدهور المعطيات الأثرية داخل الأرض .